الانتخابات التكميلية 2014

الدوائر: 4 3 2

الأنباء
الثلاثاء 3 يونيو 2014

للتواصل:
email: maglesalomma@alanba.com.kw
Fax: 222 72 830 ـ 222 72 857

ترشح للانتخابات التكميلية تحت شعار «معاً لمواجهة حماة الفساد.. ومعاً لتنمية البلاد»

الخرافي: لنتعاون جميعاً لإنجاز خطة تنمية متعثرة ومشاريع معطلة

خليفه الخرافي

قال مرشح الدائرة الثانية خليفة مساعد الخرافي إنه ترشح للانتخابات التكميلية تحت شعار «معاً لمواجهة حماة الفساد.. ومعاً لتنمية البلاد» داعيا الى ضرورة التركيز على ان نتعاون جميعا على المساعدة بإنجاز خطة تنمية متعثرة ومشاريع متعطلة وخلق بيئة اكثر نظافة وطهارة بدلا مما نسمعه ونشاهده من انتشار الفساد وتلوث سمعة بعض السياسيين اضافة لانتشار الرشوة في البلاد التي جعلت المواطن الكويتي لا يثق بشيء، وهذا كله سبب رئيسي لزيادة الاحباط.

وأضاف الخرافي: «شاهدت ولامست هذا الاحباط خلال جولاتي على الديوانيات حيث مازال المواطن الكويتي يطرح تساؤلا لماذا الحكومة غير قادرة على تنفيذ مشاريع وخطط ومبادرات ودراسات اعدها الخبراء كل في تخصصه؟ ولماذا الحكومة عاجزة عن تطبيق النظم واللوائح والقوانين؟ بل هي سبب في عدم تطبيقها بتوقيع الوزراء والقياديين بلا مانع لمعاملات يتوسط بها نواب ومتنفذون».

وزاد الخرافي: «ويتساءل المواطن الكويتي: لماذا احوالنا الادارية متردية لإنجاز اي معاملة عدا معاملات كفالات الخدم والتأمينات ودفن الموتى فباقي اتمام المعاملات تكون صعبة ومعقدة؟ ويتساءل المواطن الكويتي ايضا: أين ما وعدتنا به الحكومة منذ سنوات طويلة من الحكومة الالكترونية؟ وكيف تطبق في بقية دول الخليج وتجري المعاملات بسلاسة؟ لهذا نحتاج في الكويت الى ثورة ادارية تقتلع قيادات فاشلة فاسدة.

وأكد أن الكويت مازالت في المؤخرة في التعليم والتنمية والخدمات والادارة وفي الشفافية في المقارنات الدولية مع دول اقل منا ثراء، فمن المفروض اننا دولة ثرية يجب ان نكون الافضل في كل شيء، ولهذا كله نحن نحتاج الى ثورة ادارية.

وقال الخرافي «نعاهدكم على ان كل من يجتهد لاصلاح وتطوير الكويت نحن معه ونعينه ايا كان موقعه، كما نعاهدكم على أن كل فاسد اينما كان موقعه ومنصبه وعمله نحن ضده وسنحاربه بقوة من خلال تفعيل دور هيئة مكافحة الفساد».

واختتم تصريحه بقوله: «ان الشعوب الفاعلة لا تحبط ولا تيأس بل تتفاعل بايجابية لتقوم بواجباتها لاختيار الافضل حتى لا تندم لاختيارها بعض من يستغل موقعه النيابي لانجاز مصالحه. ليس لي الا أن ادعو الله ان يصلح الحال ويكتب لنا كل ما فيه خير وصالح الكويت.

حذر وزير الداخلية من عدم ملاحقة أصحاب المال السياسي

المعيوف: «الثالثة» دائرة الشرف والشرفاء ستبقى عصية على ممتهني شراء الأصوات

دعا مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى «تحمل مسؤولياته حيال ملاحقة أصحاب المال السياسي، وكل من تسول لهم أنفسهم محاولة شراء الأصوات، مؤكدا أن «أهالي الدائرة الثالثة الشرفاء كانوا وسيظلون شوكة في خاصرة الفاسدين والمفسدين من ممتهني شراء الأصوات».

وقال المعيوف في تصريح صحافي: نؤكد دوما ثقتنا بأن الدائرة الثالثة بناخبيها الكرام ستبقى عصية على أصحاب النفوس المريضة من مشتري الأصوات، ونتمنى من الاخوة نواب الدائرة أن يقوموا بواجباتهم الوطنية والدستورية في حض الأجهزة الأمنية على تكثيف مراقبتها لاجتثاث ظاهرة شراء الأصوات من مختلف الدوائر الانتخابية بصفة عامة، والدائرة الثالثة على وجه الخصوص».

وأضاف «ينبغي على الإخوة النواب تحريك أدوات المساءلة السياسية تجاه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في حال وجود أي تراخ أمني حيال محاربة شراء الأصوات»، مجددا «نداءه لأبناء الدائرة الثالثة بأن يلقنوا ـ كعهدهم دائما ـ أصحاب المال السياسي درسا في القيم والأخلاق والمبادئ والتعاليم الإسلامية الغراء، وليعلنوها مدوية بأن الدائرة الثالثة كانت وستبقى محصنة بوعي أهلها ضد الأساليب الرخيصة من ذوي الذمم الخاوية والنفوس المريضة، فهي دائرة الشرف والشرفاء».

عبدالله معيوف

قال إن الحلول الحكومية لمشكلة توظيف الكويتيين لا ترقى إلى الطموح

العسعوسي: تطبيق الإحلال والتكويت واللجوء للصناعة لتقليل نسبة البطالة

بسام العسعوسي

شدد مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة التكميلية المحامي بسام العسعوسي على أهمية تقليل نسب البطالة المرتفعة التي وصلت إلى 6٪ في 2012 بعد أن كانت 3,69٪ في عام 2011، مشيرا إلى أن الحلول المطروحة حاليا لا ترقى إلى حجم التوقعات التي تشير إلى حاجتنا لنحو 600 ألف وظيفة بحلول عام 2025

وقال في تصريح صحافي إن ارتفاع نسبة البطالة مؤشر خطير بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة على إيجاد آليات واضحة وتحقيق مشاريع تطويرية وبناء مصانع عملاقة واستحداث تخصصات نوعية.

واشار العسعوسي إلى أن التقارير الاقتصادية تؤكد أن الحكومة لم تقم بإجراءات فاعلة للمواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، حيث يعاني الشباب ما بين الـ 19 والـ 25 من العمر من أزمة نفسية بسبب انخفاض معدلات الإنتاج وتزاحم العمالة واستقدام القطاع الخاص لعمالة رخيصة، في ظل غياب الرؤية الحكومية بشأن هذه المواضيع العالقة.

وأكد أننا سنعمل خلال المرحلة المقبلة على وضع تصور لدعم قطاع التعليم وتوفير فرص العمل لجميع الخريجين، من خلال دعم المشروعات الشبابية والقطاع الخاص ومنح العاملين فيه مزايا القطاع العام، لتخفيف الضغط عن العام وفتح الباب أمام المنافسة الشريفة بين القطاعين. وبين أن الدول المتقدمة تعمل على تحقيق نوع من الشراكة بين القطاع الخاص والعام والمناهج الدراسية، حيث يقوم بعض المشرفين في الشركات بتدريب الطلبة على المهارات المطلوبة ما يوفر لهم فرص عمل بعد التخرج مباشرة، مع مراعاة الكفاءة والإبداع والفكر التطويري. وذكر العسعوسي أن عدم الاعتماد على الصناعة كحل أساسي لانتشال واقع البطالة خطيئة كبرى في تاريخ الكويت، فالصناعة الثقيلة هي مصدر أساسي من مصادر التنمية وهي القادرة على تشغيل مئات العاطلين عن العمل، إلى جانب تطبيق سياستي الإحلال والتكويت وعدم استقدام العمالة إلا في إطار الضرورة.

ورأى أن الاعتماد على تأسيس صندوق لدعم العاطلين عن العمل لن يكون حلا تنمويا وإن كان مطلوبا من الدولة تخصيص ميزانية لضمان العيش الكريم لأبنائها، مشيرا إلى انه لا يمكن بناء الأوطان من خلال الشعوب النائمة، وإنما يجب التفكير في منح العاطلين عن العمل قروضا ميسرة من دون فوائد للقيام بمشروعات خاصة والعمل في مجال التجارة لحين توفير فرصة عمل ملائمة لهم.

قال إن المخرجات التعليمية لا تناسب متطلبات سوق العمل

سعود المطيري: التعليم هو الاستثمار الحقيقي لشباب الكويت

أكد مرشح الدائرة الرابعة سعود المطيري على ضرورة تطوير التعليم في الكويت والنهوض به، مشددا على أن الاستثمار الحقيقي يكون في التعليم، فهو الفيصل في تقدم الشعوب والدول، وهو العامل الأهم في ثلاثية تحديد جودة وكفاءة وقدرة الموارد البشرية على الإنتاج.

وقال المطيري في تصريح له: إن المستوى غير المرضي للمخرجات التعليمية يجعلنا نشعر بالألم من حيث ضعف مستوى ونوعية مخرجات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي، مقارنة بمستوى خريجي التعليم الخاص على الرغم من أن الكويت من أعلى الدول إنفاقا على التعليم مقارنة بالدول المتقدمة.

وأبدى المطيري استغرابه من تدني عدد الساعات الفعلية للتدريس، ما حول العملية التعليمية إلى سباق محموم لحفظ المناهج دون استيعابها، وهو ما أسفر عن عجز الطلاب في جوانب التفكير والتحليل والربط والتوظيف للمعارف والذي تشهد عليه اختبارات القدرات في الجامعات وغيرها من مجالات التوظيف، مطالبا بالعمل على الارتقاء بالبنية التعليمية من خلال إنشاء العديد من المدارس في جميع مناطق الكويت مجهزة بجميع الأجهزة والوسائل التكنولوجية التي تساعد الطالب على الفهم والاستيعاب بدلا من الحفظ والصم وبناء جامعات جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة خريجي الثانوية العامة وتفادي مشكلة قبول الطلبة المتكررة.

وأضاف المطيري أن المدرس كذلك بحاجة إلى التأهيل المعرفي والتربوي والمنهجي للارتقاء بمستوى أدائه الوظيفي الذي بالتأكيد سينعكس إيجابا على مستوى الطالب، مشيرا إلى أن الدولة لا تركز على التخصصات المحددة أو الدراسات النوعية التي أعلى من مجرد الدراسة وهذه التخصصات هي التي يحتاجها سوق العمل.

وحمل المطيري الحكومة مسؤولية تزايد إقبال الأسر الكويتية على تعليم أبنائها بمدارس التعليم الخاص التي تنامت أعدادها في السنوات الأخيرة وذلك لضعف المدارس الحكومية والتعليم فيها، مؤكدا انه قد آن الأوان للاستجابة لأولى أولويات الشعب والنهوض بالفعل بالتعليم من خلال برامج وخطط واضحة توضع موضع التنفيذ من أجل الارتقاء بالطالب والمنهج والمدرس والمدرسة لاستكمال منظومة التنمية.

سعود المطيري

عمش الطوالة: المواطن البسيط ملّ من تكرار وعود السلطتين بالإنجاز والتنمية

عمش الشمرى

خالد الجفيل

انطلقت امس الحملة الانتخابية لمرشح الدائرة الرابعة للانتخابات التكميلية لمجلس الامة عمش الطوالة الشمري، والتي جاءت تحت شعار «أنا لها»، واكد الشمري بدوره انه يحمل على عاتقه اعادة ثقة المواطن بالمجلس التي اهتزت بعد تبخر الكثير من الوعود النيابية تحت قبة عبدالله السالم والتي كانت عبارة عن دغدغة للمشاعر فقط، مشيرا الى ان المواطن البسيط مل من تكرار كلمة الإنجاز من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية دون ان يرى شيئا ملموسا يحسن من وضعه المعيشي ويوقف موجة الغلاء الفاحش التي ساهمت في تآكل رواتب الغالبية من المواطنين. ونبه المرشح عمش الطوالة الشمري الى ان المشكلة بالكويت ليست في نقص القوانين انما في التطبيق، مشيرا الى التطبيق المشوه لقانون صندوق الاسرة وعدم تفعيل قانون مكافحة الفساد وغيره كثير. ودعا الشمري السلطتين الى تبني كل ما يسهم في راحة المواطن، موضحا انه كان على مجلس الامة اقرار حزمة من القوانين الشعبية من علاوة الأولاد وبدل الايجار بدلا من التسويف وتأجيلها، مستغربا تعلل الحكومة بالتكلفة الباهظة، مشيرا الى ان المواطن يستحق الكثير والكثير في ظل الوفرة المالية الكبيرة، ناهيك عن ان هناك أمورا تستنزف المال العام كما حاصل الآن مع دعم الديزل والذي يكلف الدولة مبالغ خيالية دون فائدة وكان الاجدر تحويل تلك الموارد المالية لدعم المواطن وفي سياق برنامجه الانتخابي أوضح الشمري انه مع المواطن، وانه سيكون صوت الدائرة الرابعة في نقل مطالبها وهمومها وخاصة منطقة الجهراء التي تحتاج الى وقفة مع مطالب وتطلعات أهلها المشروعة من تحديث البنية التحتية قضية الازدحام المروري ومشاكل سكن العزاب وسط العوائل ومتابعة تنفيذ مشاريع المدن العمالية المرتقبة، ومراقبة تنفيذ الحكومة لوعودها في القطاع الصحي والتعليمي، وانشاء فرع لهيئة ذوي الاحتياجات الخاصة وناد لهم ووضع حد لمعاناة طلبتنا بإنشاء فروع للكليات في محافظة الجهراء وانشاء مجمع وزارات مصغر، مشيرا الى ان الطموح كبير ولا يتم الا بتكاتف الجهود الشعبية والنيابية وبتطبيق حكومي.

انتقد قرار تخصيص 14 مليون متر مربع لتربية الأبقار

فيصل الرشيدي: التخبط الحكومي ساهم في انصراف القطاع الخاص عن المساهمة في حل القضية الإسكانية

فيصل الرشيدي

انتقد مرشح الدائرة الرابعة المحامي فيصل صقر الرشيدي القرار الصادر بتخصيص 14 مليون متر مربع لتربية الأبقار، مؤكدا كان بالامكان في هذه المساحة انشاء مدينة اسكانية نموذجية تتكون من 23 ألف وحدة سكنية بالاضافة الى المرافق التي تحتاجها المنطقة وتكون مساحة المنزل 400 متر، موضحا أن التدهور الحالي في الملف الإسكاني وتضخم حجم المشكلة الإسكانية في ظل زيادة معدلات النمو السكاني في الكويت، دليل على تعثر الحكومات والمجالس النيابية السابقة في حل هذا الملف الشائك، حيث كشفت هذه المشكلة غياب التخطيط الجيد وقصور الدور الحكومي في توفير السكن للمواطنين على المدى الطويل، وغياب التنسيق والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الإسكان. وزاد الرشيدي في تصريح صحافي أن من نتائج هذا التخبط انصراف القطاع الخاص عن المساهمة في حل مشاكل الكويتيين السكنية واقتصار دوره على توفير المسكن لغير الكويتيين من خلال السكن الاستثماري كما هو معلوم، مضيفا كفانا تصريحات لامعة براقة لكبار المسؤولين عن وضع خطط تحل مشكلة الإسكان وبناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية في فترة وجيزة، والواقع هو وجود آلاف من الطلبات المتراكمة للحصول على مأوى سكني تنتظر طابورا طويلا لا ينتهي بعد سنين، مشيرا إلى ان الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسلوكية الخطيرة لهذه المشكلة على أفراد مجتمعنا الكويتي وخاصة الشباب، حيث باتت مشكلة تقض مضاجعهم وتؤرق حياتهم وتزيد من الأعباء الملقاة على كاهلهم إضافة إلى ما يعانيه أكثرهم من مشاكل البطالة، إضافة إلى ما يترتب على هذه المشكلة من غلاء الأراضي وارتفاع ايجارات الشقق السكنية وضيق مساحة الأراضي، وغيرها من الآثار السلبية الأخرى لهذه المشكلة. واستغرب فيصل الرشيدي عدم القضاء على هذه المشكلة المؤرقة للمجتمع الكويتي، مع الوفرة المالية التي تتمتع بها ميزانية الدولة، وفي ظل توجيهات صاحب السمو الأمير بشأن الإسراع في حل هذه المشكلة المستعصية، فعلى الرغم من توافر كل الإمكانات من الأراضي والفوائض المالية، إلا أن التعامل مع القضية حكوميا قد تسبب في إبطاء معدل نمو العرض المتاح من القسائم والبيوت بما لا يتناسب مع الزيادة السريعة المتسارعة في الطلب على الوحدات السكنية، مؤكدا أنه من غير المقبول أن الكويتيين والمقيمين يعيشون على 8٪ فقط من المساحة الجغرافية للدولة، ويبقى 92٪ منها فضاء صحراويا تحتكره في معظمه شركة نفط الكويت.

وانهى الرشيدي بالقول إن المشكلة الرئيسية التي تجعل من حق السكن في الكويت قضية يصعب ايجاد حلول ناجعة لها، ترتبط بعدم القدرة على توفير البنية التحتية من كهرباء وماء واتصالات وصرف صحي للكثير من المناطق وهو ما يدخل في اطار اختصاصات الحكومة والهيئة العامة للاسكان التي تكتظ بطلبات السكن للمواطنين الكويتيين منذ سنوات.

طالب بتحرير الأراضي وإشراك القطاع الخاص لحل المشكلة

نواف العنجري: السكن عنصر أساسي لاستقرار المجتمع

قال مرشح الدائرة الثالثة في الانتخابات التكميلية 2014 نواف العنجري إن السكن هو العنصر الأساسي لاستقرار المواطن وشعوره بالأمان، مبينا أن الفائض الكبير بالميزانية والمساحات الشاسعة في الكويت يسهل حل المشكلة بصورة نهائية بشرط توافر الإرادة السياسية وضغط المجلس على الحكومة نحو التنفيذ، مطالبا بإشراك القطاع الخاص المحلي والعالمي بشكل فاعل ما يميز هذا القطاع من مرونة وابتعاده عن الروتين وسرعة اتخاذ القرار والالتزام بالمواصفات ومواعيد الإنجاز، مشددا على أن جوهر المشكلة يكمن في تحرير الدولة للأراضي السكنية ومشيدا في الوقت نفسه بتنازل شركة نفط الكويت عن أراض تبلغ مساحتها 70 مليون متر مربع جنوب مدينة سعد العبدالله لتخصيصها كمناطق سكنية لبناء 43 ألف وحدة سكنية، وتلبي 50٪ من الطلبات الإسكانية كما أعلن وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري.

وأضاف العنجري آملا بأن تكون هذه الخطوة في الاتجاه الصحيح وأن تكتمل وتترجم على أرض الواقع، مبينا ان المراقب لحالة مشكلة السكن عن كثب منذ عقود مضت، يلاحظ تعمد الحكومة خلق هذه الأزمة حيث ارتفعت طلبات السكن من 85 طلبا في 1991 إلى 369 في 1992 لتتجاوز عتبة الثلاثة آلاف في 1999، أي بزيادة 2968٪ ومع بداية عام 2000 انتقل عدد طلبات السكن من نحو 37 الفا إلى نحو 90 الفا في 2010 ليتجاوز العدد 110 آلاف عام 2013، مطالبا بوضع خطة خمسية أو عشرية تسمح بإطلاق مشاريع سكنية حقيقية تأخذ في الحسبان الأعداد المتراكمة للمواطنين الذين ينتظرون منحهم بيوتا لأسرهم، بحيث تنتهي هذه المشكلة بانتهاء الخطة الخمسية أو العشرية الموضوعة.

وختم العنجري بالقول ان الإحصائية الصادرة عن جمعية الشفافية الكويتية والتي تحدثت عن العدد المتوقع وفق الإحصائية السابقة في العشر سنوات القادمة سيكسر طوق الـ 200 ألف طلب، إضافة إلى تقديرات تم طرحها في مؤتمر الإسكان الأخير والذي قدر عدد الطلبات بحوالي 350 ألف طلب بحلول عام 2030، مناديا بسرعة التحرك «لأننا الآن في وضع سيئ ولكننا قادمون إلى الأسوأ».

نواف العنجري